

جائزة الملك عبد الله الثاني
 لتميز الأداء الحكومي والشفافية
 الدورة السادسة (٢٠١٢/٢٠١٣)
 المرحلة الثانية
 المركز الأول



وزارة التخطيط والتعاون الدولي



الخطة الاستراتيجية للأعوام 2014-2016



3	مقدمة
4	المهام والواجبات لوزارة التخطيط والتعاون الدولي
7	الأهداف الوطنية التي تساهم الوزارة في تحقيقها
7	الرؤية
7	الرسالة
7	القيم
8	التحليل الرباعي (SWOT Analysis)
10	الخيارات الاستراتيجية
12	الأهداف المؤسسية (الإستراتيجية)
14	علاقة الأهداف المؤسسية بالأهداف الوطنية، والمديريات/الوحدات التي تعمل على تحقيقها
15	مرفق (1): قانون التخطيط رقم (68) لسنة 1971
24	مرفق (2): إجراء العمل المعياري "إعداد ونشر ومراجعة ومتابعة الخطة الاستراتيجية"
30	مرفق (3): خطط العمل التشغيلية السنوية للمديريات والوحدات (2014)
31	مرفق (4): مصفوفة مواعمة وربط عناصر التحليل الرباعي
33	مرفق (5): آلية اعداد الخطة الاستراتيجية

من اقوال صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم:

"إن الأردن النموذج، المثال والقدوة، والذي هو قوام رؤيتنا، يحتاج إلى عقلية جريئة، تعتمد التغيير الجذري، لأساليب التفكير، وآليات اتخاذ القرار، لكي تتجاوز الحلول التقليدية والجزئية والآنية، ونرقى بها إلى خطط وبرامج إستراتيجية طويلة المدى، تركز على رؤيتنا لمستقبل هذا الوطن"

خطاب العرش السامي في الدورة الرابعة لمجلس الأمة الثالث عشر في تشرين الثاني 2000

"ورؤيتنا للمرحلة القادمة تصدرها الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارهما عاملين متكاملين، ولذلك فإن تحقيق معدلات نمو مستدامة، وتعزيز تنافسية اقتصادنا الوطني، وإتاحة المجال أمام القطاع الخاص للعمل، والاستثمار في بيئة من الشراكة الحقيقية والفاعلة مع الحكومة، لزيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل للأردنيين والأردنيات، هي متطلبات أساسية لتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي بمفهومه الشامل".

كتاب التكليف السامي لحكومة م. نادر الذهبي في تشرين الثاني 2007

أنشئت وزارة التخطيط في عام 1984 خلفاً للمجلس القومي للتخطيط، وتعمل بموجب قانون التخطيط رقم (68) لسنة 1971 مرفق (1)، وقد تم إعادة تسمية الوزارة لتصبح وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتاريخ 2003/10/25 بحيث تعمل بنفس القانون والمهام والواجبات.

وتسعى وزارة التخطيط والتعاون الدولي نحو تعزيز ثقافة التميز، والحاكمية الرشيدة، واستدامة التطوير والتحسين وفق الممارسات الفضلى، وتفعيل دورها وغايتها المنشودة في التنمية، والتخطيط، والتعاون الدولي بما فيه مصلحة الوطن والمواطن، كما وتحرص الوزارة على استمرارية نهج التخطيط الاستراتيجي لمواكبة المستجدات ومواجهة التحديات بشكل ينسجم مع الأولويات الوطنية ويحقق الأهداف الوطنية لينعكس على الأداء المتميز، ونوعية الخدمة المقدمة وقد تترجم ذلك بحصول الوزارة على المركز الأول لجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية لأكثر من مرة، الأمر الذي عكس تميزها وريادتها في تبني الإجراءات والأنظمة التي ترسخ منظومة العمل الجماعي التشاركي.

ومن هنا، فقد قامت الوزارة بإعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة للأعوام 2014-2016، وفقاً لإجراء العمل المعياري "إعداد ونشر ومراجعة ومتابعة الخطة الاستراتيجية" مرفق (2)، بإعتماد النهج التشاركي وبمساهمة واسعة النطاق من قبل كافة المديریات والوحدات الإدارية في الوزارة، حيث تم البدء بمراجعة الخطة الاستراتيجية السابقة 2011-2013، والوثائق ذات العلاقة من خلال فريق فني مشكل من الوزارة، وصياغة الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية للوزارة، ومن ثم صياغة الأهداف المؤسسية (الاستراتيجية) بمؤشرات أداء قابلة للقياس تسعى الوزارة من خلالها إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية، وقد استندت الأهداف المؤسسية إلى خيارات استراتيجية منبثقة عن التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية (SWOT Analysis)، وتجدر الإشارة إلى الدور الداعم الذي قدمته الإدارة العليا الممثلة باللجنة التوجيهية عبر مراحل العمل كافة، تمهيداً لإقرارها ونشرها وتعميمها رسمياً، آخذين بعين الاعتبار مشاركة هذه الخطة مع شركاء الوزارة وذوي العلاقة (Stakeholders)، وفي إطار المتابعة والتقييم سيتم مراجعة وتقييم الخطة الاستراتيجية بشكل سنوي للوقوف على الإنجاز المتحقق.

وقد تحققت العديد من الإنجازات في مجالات التنمية والتخطيط على المستويين الوطني والمحلي كان من أهمها:

- إعداد ثلاث خطط تنموية، أولها خطة التنمية الثلاثية 1973-1975، تلتها خطتان خماسيتان هما "خطة التنمية الخمسية 1976-1980" و"خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981-1985".
- وبعد إنشاء وزارة التخطيط في العام 1984 ولغاية 2009 فقد تم إعداد مجموعة من الخطط التنموية والبرامج التنفيذية مثل الخطة الاقتصادية والاجتماعية 1993-1997.
- وفي عام 2001 جاء برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي لإنجاز حزمة من القوانين التي من شأنها الإسراع في عملية الإصلاح والتحديث وإعداد القطاع الخاص ليكون شريكاً حقيقياً في عملية التنمية.

- كما جاءت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الثلاث (2004-2006) بهدف اعتماد سياسات وإجراءات اقتصادية من شأنها المساهمة في تحقيق نقلة نوعية في أداء الاقتصاد الوطني، وإحداث تغيير ملموس في نوعية ومستوى معيشة المواطن
- كما تم اعداد البرنامج التنفيذي 2007-2009 والبرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013 استناداً الى مبادرة "كلنا الأردن" والأجندة الوطنية التي حددت الأولويات الوطنية للأردن للعشر سنوات القادمة 2006-2015.
- اعداد خطة عمل الحكومة 2013-2016 والبرامج التنموية للمحافظات 2013-2016 استناداً الى الاستراتيجيات القطاعية بالإضافة الى التوجهات والمبادرات الملكية لتعزيز دور المجتمع المحلي في صنع القرار.

وتندرج المهام والواجبات الرئيسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي ضمن محورين رئيسيين:

1. محور التخطيط والمتابعة:

انطلاقاً من الدور المحوري لوزارة التخطيط والتعاون الدولي فإنها تعتبر الجهة المعنية **بالتخطيط على المستوى الوطني** بوضع الخطط على المدى المتوسط والطويل وبرامج التنمية الشاملة ومشاريع التنمية بأنواعها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية لتمثل خطط وبرامج لعمل الحكومة ، يتم أعدادها بصورة تشاركية مع كافة الجهات المعنية، مع مراعاة إدماج العناصر المرتبطة بعدد من السياسات والاستراتيجيات العامة في جوانب الخطط والبرامج المختلفة، والمساهمة في اقتراح السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداعمة للتنمية المستدامة، وكذلك المشاركة في وضع السياسات الاقتصادية والتدخلات اللازمة لتحسين مستوى الأداء الاقتصادي سعياً لرفع معدل النمو الاقتصادي.

التخطيط على المستوى المحلي تقوم الوزارة بتبني مفاهيم وممارسات تنموية على مستوى صناعة السياسات لمعالجة العديد من الاختلالات في مجال التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف مناطق المملكة، وتوجيه برامجها لتلبية احتياجات وأولويات التنمية في المحافظات، بالاستناد إلى الميزات النسبية والتنافسية والفرص الاستثمارية لكل محافظة، وبما يضمن توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع ومتابعة القرار التنموي، وتمكين المواطنين والهيئات والفعاليات المحلية من تحديد احتياجاتهم وترتيب أولوياتهم للنهوض بمجتمعاتهم المحلية، والعمل بشكل متوازي لتعزيز القدرة الانتاجية للمحافظات وذلك بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية، وتطوير الاقتصاديات المحلية وتعزيز إنتاجيتها، بالإضافة إلى تطوير قطاع التمويل الميكروي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المتابعة والتقييم: تعمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي على تسليط الضوء على مكامن القوة والضعف في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية على المستويين الوطني والمحلي، والتأكد من انعكاس آثارها المباشرة وغير المباشرة على المواطنين، وتقييم مستوى الأداء في تنفيذ المشاريع من خلال وضع السياسات الكفيلة

بضمان فاعلية متابعة وتقييم الخطط والبرامج والمشاريع التنموية، والإشراف على عملية تطبيقها والعمل على تحديثها باستمرار وتحديد الإجراءات والآليات التي سيتم استخدامها في عملية متابعة الخطط والبرامج والمشاريع التنموية بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية.

وضمن هذا المحور تدرج المهام والواجبات التالية:

1. المشاركة في رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
2. التعاون والتنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة في تحديد أنواع المعلومات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والسكانية وغيرها مما تحتاج إليه الدولة في خطط التنمية وبرامجها المختلفة.
3. متابعة تحقيق الأهداف والبرامج التنموية الوطنية وأولوياتها من خلال تنمية القطاعات المختلفة.
4. وضع برامج وآليات لرفع القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية على المستويين الوطني والمحلي في المحافظات والبلديات لضمان اتساق الخطط والبرامج الوطنية وتنفيذها حسب الخطط الموضوعة.
5. المشاركة في تعزيز التنمية المحلية بما يحقق درجة عالية من التوازن التنموي بين المحافظات وحماية الطبقة الوسطى ومحاربة الفقر والبطالة وتحسين مستوى معيشة المواطن.
6. تحسين السياسات التنموية وتعزيز المشاركة الفاعلة في عملية التنمية الشاملة وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني للقيام بمهامها تجاه المجتمع المحلي.
7. تصميم وتحليل إطار علمي وعملي شامل ومتكامل لدراسة الواقع التنموي في المحافظات للمساهمة في الحد من الفجوة التنموية وتلبية الأولويات التنموية التي حددتها المجتمعات المحلية، ومواءمتها مع الميزات النسبية والتنافسية والقطاعات الرائدة المولدة لفرص العمل.

2. محور التعاون الدولي:

تسعى الوزارة إلى توفير التمويل اللازم من منح وقروض ميسرة ومساعدات فنية لتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية وفقاً للخطط والبرامج التنموية للحكومة الاردنية وبالتنسيق مع كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية بالإضافة الى البحث المستمر لإيجاد مصادر ونوافذ تمويلية جديدة، باعتبارها حلقة وصل بين مجتمع المانحين (الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية) والوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، كما تسعى الوزارة الى تنسيق عملية توزيع التمويل المتاح على البرامج والمشاريع التنموية المختلفة جغرافياً وقطاعياً وذلك بالتعاون مع الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية، كما تقوم الوزارة بالعمل على تطوير علاقات التعاون مع هذه الجهات وبناء علاقات مع جهات جديدة بهدف توفير مزيد من الدعم المالي والفني للمشاريع التنموية في المملكة، كما تقوم الوزارة وضمن هذا الإطار بالتعاون مع وزارة المالية والبنك المركزي ودائرة الموازنة العامة في إدارة ملف الدين العام ودراسة طلبات الاقتراض الخارجي، وتوفير المساعدات لدعم المشاريع التنموية في قانون الموازنة العامة.

وضمن هذا المحور تندرج المهام والواجبات التالية:

1. وضع السياسات والإجراءات الكفيلة بتعزيز وتطوير العلاقات مع الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية، والتأكيد على دور الوزارة المحوري في هذا الخصوص.
2. توفير وتنسيق وإدارة التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مختلف المصادر التمويلية من خلال القروض الميسرة والمنح والمساعدات الفنية وتطوير آليات تنسيق المساعدات وإدارة عمليات التمويل المقدمة للبرامج والمشاريع التنموية المختلفة بما يتلاءم مع الأولويات الوطنية واستراتيجيات الجهات المانحة .
3. اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستفادة من المبادرات والبرامج التي تطلقها الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية.
4. التعاون مع وزارة المالية في مختلف مراحل إدارة الدين العام.
5. العمل كحلقة وصل بين الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية والوزارات والمؤسسات الحكومية.

وتتميز الوزارة بتعدد وتنوع شركائها في العمل محلياً ودولياً وهم:

1. رئاسة الوزراء والوزارات والمؤسسات الحكومية.
 2. مجتمع المانحين ومؤسسات التمويل الدولية والاقليمية ومنظمات الأمم المتحدة.
 3. مؤسسات المجتمع المدني.
- ولضمان تحقيق المهام والواجبات أعلاه، فإنه يتم وضع خطط عمل تشغيلية سنوية لمديريات ووحدات الوزارة، مرفق (3) الذي يبين أهداف المديريات والوحدات، المرتبطة بالأهداف المؤسسية ومؤشرات أداء ونسب الإنجاز الربعية.

الأهداف الوطنية التي تساهم الوزارة في تحقيقها

تم تحديد الأهداف الوطنية التي تساهم الوزارة في تحقيقها من خلال الرجوع إلى الأهداف الوطنية وكما وردت في الأجندة الوطنية وهي:

1. تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة على الصعيدين المركزي والمحلي.
2. تطوير الاقتصاد الأردني ليكون مزدهراً ومنفتحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية.
3. المحافظة على الأردن والارتقاء به كمكان آمن ومناسب للعيش والعمل وتربية أجيال المستقبل.
4. توفير مرافق وبنى تحتية ذات كفاءة ومردود عالٍ.
5. تعزيز اعتماد الأردنيين على انفسهم ومساعدة الغير قادرين منهم في تلبية احتياجاتهم الاساسية.

رؤيتنا

نحو تنمية شاملة مستدامة

رسالتنا

" تنمية المجتمع الأردني وتطويره اقتصادياً واجتماعياً وبشرياً وثقافياً في ضوء حاجاته القائمة والمتوقعة لتحسين مستوى معيشة المواطن، من خلال التخطيط التشاركي على المستويين الوطني والمحلي، وتنسيق وتوفير المساعدات في اطار متكامل، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والدولية والمانحة ومؤسسات المجتمع المدني".

قيمنا

1. روح الفريق.
2. التحسين المستمر.
3. الالتزام والانتماء.
4. الشفافية.
5. المبادرة والابداع.
6. التعاون والتنسيق والتكامل مع الشركاء.

هذا وقامت الوزارة بوضع منهجية واضحة لتحديد القيم الجوهرية ومنهجية لقياس مدى التزام موظفو الوزارة بمضامينها.

التحليل الرباعي (SWOT Analysis)

إن الخطوة الأساسية لصياغة الخطة الإستراتيجية على مستوى الوزارة تمت من خلال دراسة وتحليل البيئة الداخلية والخارجية للوزارة (SWOT ANALYSIS) حيث تم من خلال هذا التحليل تحديد عناصر القوة والضعف والفرص والتهديدات (Strengths, Weaknesses, Opportunities and Threats) ليتم تعزيز عناصر القوة والحد من نقاط الضعف.

كما إن عملية تحليل البيئة الخارجية (PESTEL ANALYSIS) Political, Economical, Social, Technological, Environmental and Legal تعني دراسة العوامل والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والقانونية ، وذلك من أجل تحديد الفرص والتهديدات الموجودة في البيئة الخارجية للوزارة بهدف مواجهة التهديد والتقليل من آثاره السلبية على أعمال الوزارة أو تحويله ايجاباً باتجاه تحقيق الأهداف الموضوعة.

التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية (SWOT)		
البيئة الداخلية	نقاط القوة	نقاط الضعف
1. أداء الوزارة		
	ق1: قانون الوزارة الحالي	ض1: الحاجة الى تفعيل الأداء المؤسسي على كافة المستويات
	ق2: مؤسسة التميز والابداع في وزارة التخطيط والتعاون الدولي	
2. الموارد البشرية		
	ق3: وجود كفاءات مؤهلة ومتخصصة في مجال عمل الوزارة	ض2: ضعف الاحتفاظ بالكفاءات بسبب منافسة القطاع الخاص
	ق4: تطبيق أسس وتعليمات إدارة الموارد البشرية	ض3: عدم التوازن في توزيع الكوادر والمؤهلات المتوفرة في الوزارة على المواقع الوظيفية
		ض4: قصور في قياس أثر التدريب على الموظفين واستثماره لخدمة الوظيفة
3. الهيكل التنظيمي		
	ق5: وجود هيكل تنظيمي مرن يستجيب للمتغيرات والمستجدات	ض5: ضعف التنسيق وتبادل المعلومات أفقياً وعمودياً ضمن الهيكل التنظيمي
4 . آلية اتخاذ القرار		
	ق6: تطبيق اجراءات عمل معيارية تنظم عمليات اتخاذ القرار على كافة المستويات	ض6: التداخل في المهام والادوار وفي عمليات المتابعة
		ض7: عدم توفر البيانات الإحصائية في الوقت المناسب
5.الخدمة المقدمة والعلاقة مع الشركاء		
	ق7: وجود نظام فعال للاتصال الداخلي والخارجي	ض8: عدم وجود اطار زمني محدد لبعض الاجراءات المتعلقة بتقديم الخدمة

التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية (SWOT)		
ق8: وجود منهجيات وادوات لقياس رضا متلقي الخدمة	ض9: ضعف قياس ومتابعة نتائج رضا متلقي الخدمة	
6. النظم الادارية والمالية والمعلوماتية		
البيئة الخارجية	ق9: توفر بنى تحتية تكنولوجية حديثة والتطبيق الفعال والاستغلال الأمثل لموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	ض10: الحاجة إلى تفعيل وتحديث بعض الأنظمة والأسس والتعليمات وتطبيقها ومتابعة أثرها
	ق10: تتبنى الوزارة نهج إدارة المعرفة ومأسستها بفعالية من خلال الأنظمة والتعليمات الداخلية	
البيئة الخارجية	الفرص	التحديات
المتغيرات السياسية		
ف1: الإصلاح والانفتاح والاستقرار السياسي في الأردن	ت1: عدم الاستقرار السياسي في المنطقة	
المتغيرات الاقتصادية		
البيئة الخارجية	ف2: التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي من خلال البرامج الانتاجية والمشاريع الريادية	ت2: ارتفاع عجز الموازنة والميزان التجاري والدين العام للدولة
	ف3: توفر المنح والمساعدات التي تهدف إلى دعم التنمية	ت3: الأزمات الاقتصادية الدولية
	ف4: توجه الحكومة لزيادة الشراكة مع القطاع الخاص	
المتغيرات الاجتماعية		
البيئة الخارجية	ف5: التوجه نحو تحقيق التوازن التنموي بين محافظات المملكة	ت4: التفاوت التنموي بين مناطق المملكة في ظل غياب مظلة موحدة لجهود التنمية
	ف6: الاندماج المستمر للقضايا الاجتماعية ضمن الاستراتيجيات والخطط والبرامج التنموية	ت5: ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المملكة
المتغيرات السكانية والبيئية		
ف7: استثمار ورصد سياسات الفرصة السكانية بشكل مستدام	ت6: تدفق اللاجئين على مختلف مناطق المملكة والآثار المترتبة على ذلك	
المتغيرات التكنولوجية		
ف8: الاستفادة من مخرجات خطط واستراتيجيات التحول الالكتروني ضمن برنامج الحكومة الإلكترونية	ت7: قصور في تفعيل الخدمات الالكترونية لربط قواعد البيانات والمعلومات بين الوزارات والمؤسسات	
التشريعات والقوانين		
ف9: شمولية صلاحيات ومهام الوزارة على المستوى الوطني	ت8: الحاجة الى تفعيل بعض القوانين والتشريعات ذات العلاقة بعمل الوزارة	

الخيارات الاستراتيجية استراتيجية القوة والفرص (S-O)

تتمثل استراتيجية القوة والفرص في المحافظة على نقاط القوة للوزارة من خلال تبني وزارة التخطيط والتعاون الدولي لأحدث أنظمة الموارد البشرية وموارد تكنولوجيا المعلومات ضمن نهج ادارة المعرفة لتسهيل عملية تبادل المعرفة اللازمة لاتخاذ القرار على مختلف المستويات الادارية الذي يترجم عبر الأنظمة والتعليمات الداخلية ونظام الاتصال الداخلي والخارجي الفعال الذي يوضح قنوات الاتصال والتي تعتمد على نوع وتصنيف المتعاملين داخل وخارج الوزارة والتي تسهل عملية اتخاذ القرار من خلال تطبيق اجراءات عمل معيارية على كافة المستويات من أجل ضمان مأسسة ثقافة التميز والابداع في الوزارة في ظل شمولية صلاحيات ومهام وزارة التخطيط وفقاً لقانونها الحالي، من خلال الاستفادة من الفرص المتمثلة بالانفتاح والتوجه نحو الاصلاح السياسي الشامل، والذي يترافق مع الاصلاح الاقتصادي والتأكيد على جهود الإصلاح الاقتصادي الضرورية، والتي تستوجب التعاون الكامل بين القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني كشركاء حقيقيون ومتكاملون في وضع البرامج والسياسات الاقتصادية وتنفيذها، والتوجه لتحقيق التوازن التنموي بين محافظات المملكة، والارتقاء بنوعية الخدمات العامة الأساسية بحيث يلمس المواطن نتائج الاصلاح على المستويين الوطني والمحلي.

وبناءً عليه تقوم الوزارة بتحديد أولوياتها وخياراتها الاستراتيجية والمتمثلة بما يأتي: تطوير الخطط ضمن مفهوم التنمية الشاملة على المستويين الوطني والمحلي وضمان المشاركة المجتمعية عند اعداد هذه الخطط، تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين من خلال البرامج والمشاريع الإنتاجية، تعزيز النمو الاقتصادي وتنافسية الاقتصاد الوطني.

استراتيجية الضعف والفرص (W-O)

تتمثل استراتيجية الضعف والفرص في التغلب على نقاط الضعف المتمثلة بالحاجة الى تفعيل الاداء المؤسسي والأنظمة والتعليمات وضعف القدرة على الاحتفاظ بالكفاءات بسبب منافسة سوق العمل يؤدي الى التأخير في تحقيق الاهداف المؤسسية للوزارة خاصة وأن عناصر الاحتفاظ بالكفاءات محدودة نسبياً والتي من أهمها الجانب المالي بالإضافة الى عدم توزيعها على المواقع الوظيفية بالصورة الانسب والقصور في التنسيق بين مديريات ووحدات الوزارة بالإضافة الى التأخير في اتخاذ القرار نتيجة لعدم توفر البيانات والمعلومات في الوقت المناسب الناتج عن ضعف التنسيق بين المؤسسات والوزارات الأمر الذي يؤدي الى انخفاض في استجابة ورضا متلقي الخدمة بناءً على التغذية الراجعة اللازمة لعملية التطوير والتحسين، من خلال الاستفادة من الفرص المتمثلة بالتأكيد على جهود الاصلاح الاقتصادي من خلال اتفاقيات التجارة الحرة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية التي تشكل رافداً للاقتصاد الأردني، والاستفادة من مخرجات خطط واستراتيجيات التحول الالكتروني ضمن برنامج الحكومة الإلكترونية، وادماج القضايا الاجتماعية في الاستراتيجيات والخطط الوطنية في ظل توفر المنح والمساعدات لدعم جهود التنمية ، بالإضافة الى السعي لتنمية وتطوير الموارد البشرية، وإعداد القيادات المتميزة في ظل توفر الإرادة السياسية لإصلاح وتطوير القطاع العام.

وبناءً عليه تقوم الوزارة بتحديد أولوياتها وخياراتها الاستراتيجية والمتمثلة بما يأتي : توفير الدعم والتمويل من الجهات الداعمة والمانحة، تنمية وتأهيل الموارد البشرية بالإضافة إلى بناء وتوفير قاعدة بيانات تنموية تضمن توفر المعلومة لاتخاذ القرار المناسب.

استراتيجية القوة والتهديدات (S-T)

تتمثل استراتيجية القوة والتهديدات في التغلب أو الحد من أثر التهديدات المتمثلة بارتفاع العجز في الموازنة العامة والدين العام نتيجة للالتزامات الاقتصادية العالمية والارتفاع العام لأسعار المواد الأساسية، وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المملكة الأمر الذي يؤدي الى زيادة التفاوت التنموي بين مناطق المملكة، في ظل الحاجة الى تطوير التشريعات والقوانين ذات العلاقة بعمل الوزارة مثل (قانون اللامركزية، وقانون تطوير البلديات) والحاجة الى التغلب على الآثار الناجمة عن تدفق اللاجئين السوريين على المملكة الأمر الذي يشكل ضغطاً على كافة مناطق المملكة كما وتمتلك الوزارة نقاط قوة تسعى للمحافظة عليها والمتمثلة بقانون الوزارة الحالي الذي يغطي جوانب عمل الوزارة من حيث مفهوم التنمية الشاملة وتنمية الموارد البشرية، وإعداد الخطط ومتابعتها، ووجود كفاءات متخصصة قادرة على استخدام الأنظمة والتعليمات والموارد التكنولوجية المتاحة وفقاً للمنهجيات والأدوات التي تضمن الانعكاس على متلقي الخدمة، بالإضافة الى استجابة الهيكل التنظيمي للمتغيرات والمستجدات من خلال ادارات ووحدات تنفيذية تتولى عملية اتخاذ القرار على المستوى التشغيلي وبالتالي المؤسسي، بما يخدم التنمية على المستويين المحلي والوطني.

وبناءً عليه تقوم الوزارة بتحديد أولوياتها وخياراتها الاستراتيجية والمتمثلة بما يأتي: تعزيز مفهوم التنمية الشاملة بما يضمن تطبيق نهج اللامركزية، متابعة وتقييم أثر خطط وبرامج ومشاريع التنمية، توجيه الدعم اللازم وتحديد احتياجات وأولويات المجتمعات المتأثرة بالأزمات.

استراتيجية الضعف والتهديدات (W-T)

تتمثل استراتيجية الضعف والتهديدات في الحد من آثار عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، والذي يحد من قدرة وزارة التخطيط في بعض الأحيان على استقطاب الدعم مما يؤدي الى ارتفاع عجز الموازنة والدين العام، بالإضافة الى التفاوت التنموي بين محافظات المملكة، والتغلب على الآثار الناجمة عن تدفق اللاجئين السوريين على مناطق المملكة وذلك من خلال معالجة نقاط الضعف المتمثلة بضعف التنسيق بين الوزارات والمؤسسات حيث تعاني بعض المؤسسات من ضعف في تنفيذ مشاريعها، علماً بأن وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي من تتحمل المسؤولية عن تلك المشاريع امام الجهات الدولية الداعمة والمانحة والحاجة الى تفعيل الأداء المؤسسي والأنظمة والتعليمات الداخلية، وعدم توفر المعلومات بالوقت المناسب لاتخاذ القرار وعدم القدرة على الاحتفاظ بالكفاءات بسبب منافسة سوق العمل.

وبناءً عليه تقوم الوزارة بتحديد أولوياتها وخياراتها الاستراتيجية كما يأتي: تعظيم الفائدة من المنح والمساعدات التنموية، بناء القدرات المؤسسية للجهات التنفيذية في مجال التخطيط والمتابعة والتقييم للبرامج والمشاريع التنموية، تعزيز دور الأجهزة الرقابية وتفعيل عمليات المساءلة والشفافية، وتعزيز القيم الأخلاقية والتركيز على التدابير الوقائية أكثر من العلاجية من خلال الأجهزة الرقابية الداخلية.

الخيارات الاستراتيجية

- تطوير الخطط ضمن مفهوم التنمية الشاملة على المستويين الوطني والمحلي وضمان المشاركة المجتمعية عند اعداد هذه الخطط .
- المساهمة في تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.
- تعزيز النمو الاقتصادي وتنافسية الاقتصاد الوطني.
- توفير الدعم والتمويل من الجهات الداعمة والمانحة.
- بناء وتوفير قاعدة بيانات تنموية تضمن توفر المعلومة لاتخاذ القرار المناسب.
- تعزيز مفهوم التنمية الشاملة بما يضمن تطبيق نهج اللامركزية.
- متابعة وتقييم أثر خطط وبرامج ومشاريع التنمية.
- توجيه الدعم اللازم وتحديد احتياجات وأولويات المجتمعات المتأثرة بالأزمات.
- تعظيم الفائدة من المنح والمساعدات التنموية.
- تنمية وتأهيل الموارد البشرية في مجال التخطيط والمتابعة والتقييم للبرامج والمشاريع التنموية.
- تعزيز دور الأجهزة الرقابية وتفعيل عمليات المساءلة والشفافية.

الأهداف المؤسسية الإستراتيجية

تم تحديد الأهداف الاستراتيجية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي (2014-2016) بناءً على مصفوفة مواعمة وربط عناصر التحليل الرباعي مرفق (4)، والخروج بإستراتيجيات التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية للوزارة (SWOT Analysis)، حيث تم تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، ومن ثم تحديد الخيارات الإستراتيجية وذلك بمشاركة المدراء وموظفي المديريات في الوزارة وفقاً لإلية إعداد الخطة الاستراتيجية مرفق (5) وبناءً على الخيارات الإستراتيجية، تم الخروج بأهداف مؤسسية إستراتيجية للوزارة ومؤشرات قياس أداء قابلة للقياس، تمثلت بما يلي:

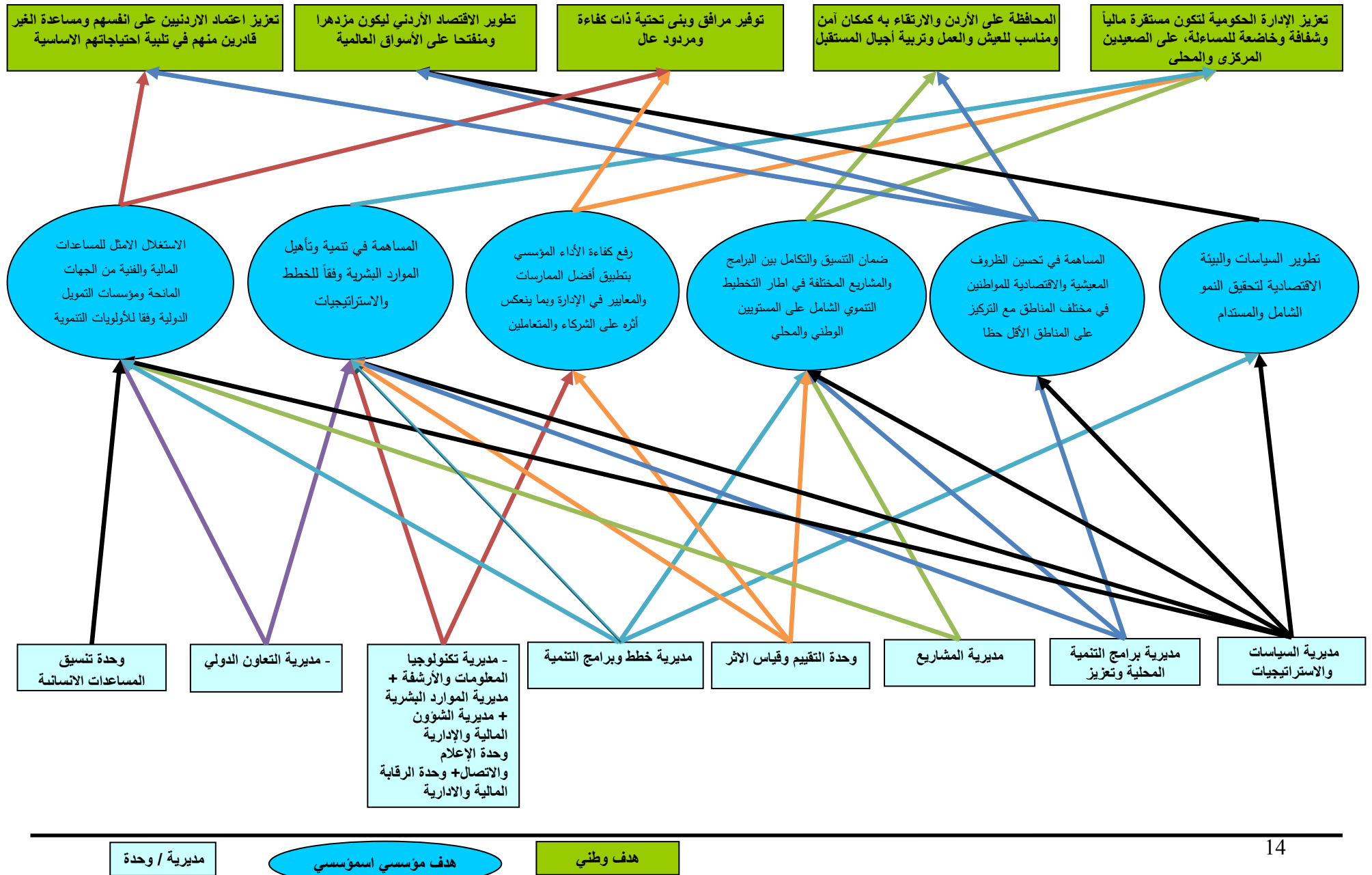
1. تطوير السياسات والبيئة الاقتصادية لتحقيق النمو الشامل والمستدام .
2. رفع كفاءة الأداء المؤسسي بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير في الإدارة وبما ينعكس أثره على الشركاء والمتعاملين مع الوزارة.
3. ضمان التنسيق والتكامل بين البرامج والمشاريع المختلفة في اطار التخطيط التنموي الشامل على المستويين الوطني والمحلي.
4. الاستغلال الامثل للمساعدات المالية والفنية من الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية وفقاً للأولويات التنموية.
5. المساهمة في تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين في مختلف المناطق مع التركيز على المناطق الأقل حظاً.
6. المساهمة في تنمية وتأهيل الموارد البشرية وفقاً للخطط والاستراتيجيات الوطنية.

الأهداف المؤسسية ومؤشراتها والمديريات المساهمة فيها

الهدف المؤسسي	المؤشر	المديريات /الوحدات التي تساهم في تحقيق الهدف المؤسسي
تطوير السياسات والبيئة الاقتصادية لتحقيق النمو الشامل والمستدام	- ترتيب الأردن في تقارير التنافسية - ترتيب الأردن في تقرير التنمية البشرية	السياسات والاستراتيجيات، خطط وبرامج التنمية
رفع كفاءة الأداء المؤسسي بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير في الإدارة وبما ينعكس أثره على الشركاء والمتعاملين مع الوزارة	- نسبة الانجاز في الأداء المؤسسي - نسبة رضا متلقي الخدمة - نسبة استخدام وسائل نشر المعرفة من الأنظمة المحوسبة والمواقع الإلكترونية والانترنت	تكنولوجيا المعلومات، الشؤون المالية والإدارية، الاعلام والاتصال، الموارد البشرية، التقييم وقياس الأثر، الرقابة الإدارية والمالية
ضمان التنسيق والتكامل بين البرامج والمشاريع المختلفة في اطار التخطيط التنموي الشامل على المستويين الوطني والمحلي	- عدد التقارير الدورية للإنجاز المتحقق - عدد البرامج التنموية المحدثة للمحافظات	خطط وبرامج التنمية، المشاريع، التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية، السياسات والاستراتيجيات، التقييم وقياس الأثر
الاستغلال الامثل للمساعدات المالية والفنية من الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية وفقا للأولويات التنموية	- حجم المساعدات الخارجية السنوية - المبادرات الدولية التي يتم متابعتها والاشتراك بها - نسبة شمولية المنح والمساعدات للقطاعات المختلفة	التعاون الدولي، المساعدات الإنسانية، السياسات والاستراتيجيات، المشاريع، خطط وبرامج التنمية
المساهمة في تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين في مختلف المناطق مع التركيز على المناطق الأقل حظاً	- العدد التراكمي للمشاريع الإنتاجية والميكروية والخدمية المقدمة - عدد فرص العمل المستحدثة نتيجة للبرامج والمشاريع	التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية، السياسات والاستراتيجيات.
المساهمة في تنمية وتأهيل الموارد البشرية وفقاً للخطط والاستراتيجيات الوطنية	- عدد البرامج التدريبية المقدمة من الجهات الخارجية - نسبة المؤسسات التي تم تغطيتها من البرامج التدريبية	الموارد البشرية، التعاون الدولي، السياسات والاستراتيجيات، التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية، التقييم وقياس الأثر، خطط وبرامج التنمية

وكذلك تم وضع منهجية لنشر وتعميم الأهداف المؤسسية على المديريات والوحدات وطريقة وضع الأهداف التشغيلية السنوية ومؤشرات الأداء بنهج تشاركي والوصول الى مصفوفة ربط الأهداف المؤسسية بالأهداف الوطنية والأوزان النسبية لكل منها.

علاقة الأهداف المؤسسية بالأهداف الوطنية، والمديريات/الوحدات التي تعمل على تحقيقها



مرفق (1): قانون التخطيط رقم (68) لسنة 1971

قانون التخطيط (1)

رقم (68) لسنة 1971

المادة 1 - يسمى هذا القانون (قانون التخطيط لسنة 1971) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
المادة 2 - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك:

المملكة : المملكة الاردنية الهاشمية

المجلس : المجلس القومي للتخطيط

الرئيس : رئيس المجلس القومي للتخطيط

الامين العام : امين عام المجلس القومي للتخطيط المؤلف بأحكام هذا القانون.

مجلس الادارة : مجلس ادارة المجلس القومي للتخطيط.

مجلس الامن الاقتصادي : مجلس الامن الاقتصادي المؤلف بأحكام هذا القانون

المادة 3 - تتبثق لسنة التخطيط في الاردن من الدستور الاردني وتتمثل في الاسس التالية:

أ- الايمان بالله

ب - الايمان بالقيم الاسلامية: وخاصة ما يتعلق منها بالعدالة الاجتماعية ومنع تسلط رأس المال ومكافحة الاستغلال والاحتكار.

ج - الايمان بكرامة الفرد واثابة الفرصة للمبادأة والنشاط الفردي، مع المحافظة على المصلحة العامة للمجتمع، بحيث لا يطغى احدهما على الاخر.

د- الايمان بوحدة الامة العربية وفي الوطن العربي الموحد المتكامل اقتصاديا واجتماعيا وبشريا وثقافيا وسياسا.

هـ- الايمان بان المملكة الاردنية الهاشمية جزء من الوطن العربي وان الشعب الاردني جزء من الامة العربية.

و - الايمان بضرورة تنمية المجتمع الاردني وتحديثه وتطويره من مرحلته الحضارية الزراعية المعاصرة الى المرحلة الحضارية الصناعية المقبلة في جميع متغيراته الحضارية في البيئة الطبيعية والسكان والتكنولوجيا والنظام الاجتماعي ونظام القيم وغيرها.

ز - الايمان بان عملية تنمية المجتمع الاردني وتحديثه وتطويره تتطلب وجود جهاز قومي مؤهل وفعال، وتطبيق العدل الاجتماعي في جميع قطاعات المجتمع، واعتماد نظام تربوي سليم يخدم حاجات المجتمع القائمة والمقبلة، واستثمار رأس المال على نهج اقتصادي، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة بأسلوب علمي.

ح - الايمان بان نجاح برامج التنمية بأنواعها يعتمد على:-

أ- وجود الارادة القومية للتنمية المجتمع الاردني.

ب- تبني التنمية كهدف اساسي من اهداف الشعب الاردني.

ج - تخصيص الموارد المالية الكافية لمشاريع التنمية.

د- تطوير الاجهزة الحكومية على اساس تطبيق عناصر الادارة الحديثة في جميع الوزارات والمؤسسات العامة والخاصة والهيئات الاهلية.

ه- تنسيق جميع القوانين والانظمة والتعليمات الحكومية وتحديثها.

و- تنسيق عمليات التخطيط والتمويل في اطار متكامل.

ط - الايمان بان اعداد الخطط وبرامج التنمية من مهام المجلس بالتشاور والتعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية وبمشاركة القطاعات الاخرى في المجتمع الاردني، وان تنفيذ تلك الخطط والبرامج من مهام الوزارات والمؤسسات الاخرى ذات العلاقة.

ي- الايمان بان صمود الاردن ومواجهة متطلبات تحرير الاجزاء المغتصبة منه ومن فلسطين تتطلب تنمية كيان قوي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبشرى ثقافيا، مدنيا وعسكريا، قائم على اسس علمية تخطيطا وتنفيذا وتقييما ومتابعة.

المادة 4 - ينشأ مجلس يسمى المجلس القومي للتخطيط ويناط به تحقيق الاهداف التالية:

أ- اعداد خطط الدولة الطويلة المدى لتنمية المجتمع الاردني وتطويره اقتصاديا واجتماعيا وبشرى وثقافيا في ضوء حاجات المجتمع الاردني القائمة والمتوقعة، وتنمية الموارد المحلية في الاردن، ورفع مستوى معيشة الشعب الاردني، والوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي في اقصر فترة زمنية ممكنة.

ب- اعداد برامج التنمية الشاملة من اقتصادية واجتماعية وبشرية وثقافية وغيرها، على ان تتضمن هذه البرامج المشاريع التي يرى تنفيذها على مراحل زمنية معينة مع تحديد الاولويات فيما بينها وتقدير تكاليفها المنتظرة وتوضيح نتائجها المتوقعة ووسائل تمويلها.

ج - اعداد برامج التنفيذ السنوية للمشاريع التي تقرر ضمن برامج التنمية الشاملة.

د - الاشتراك مع دائرة تنظيم الميزانية العامة في وزارة المالية والتعاون معها في اعداد الميزانية الانمائية كجزء من الميزانية العامة السنوية للدولة.

هـ - اعادة النظر في برامج التنمية الشاملة وبرامج التنفيذ السنوية، في ضوء الدراسات والتقييم الاقتصادي المتواصل الذي يقوم به المجلس بالتعاون مع البنك المركزي ووزارة المالية، وفي ضوء الظروف المتطورة ومقتضيات التطبيق العلمي، كلما دعت الحاجة الى ذلك، واعداد التعديلات المناسبة.

و- دراسة حاجات المجتمع الاردني من القوى البشرية المدربة على مختلف المستويات وفي مختلف المهن والخدمات والتخصصات في اطار خطط الدولة للتنمية الشاملة وفي ضوء برامج التنفيذ السنوية.

ز - اعداد برامج شاملة طويلة المدى وبرامج قصيرة المدى وبرامج سنوية لتأهيل القوى البشرية المدربة اللازمة وتدريبها في مراحل تتفق مع خطط الدولة للتنمية الشاملة وبرامج التنفيذ السنوية، واعادة النظر في هذه البرامج وتعديلها في ضوء الظروف السائدة كلما دعت الحاجة.

ح - التعاون مع الجامعة الاردنية ووزارة التربية والتعليم في تحديد انواع المؤسسات التعليمية اللازمة على جميع المستويات وفي مختلف التخصصات وعدد الطلبة فيها، وفي تحديد البعثات الدراسية لإعداد القوى البشرية المدربة المطلوبة.

ط - الاشتراك مع دائرة الاحصاءات العامة والتعاون معها في تحديد انواع المعلومات الاحصائية من اقتصادية وبشرية وثقافية وغيرها مما تحتاج اليه الدولة في خطط التنمية وبرامجها المختلفة.

ي - التعاون مع المؤسسات الحكومية في اعداد الدراسات اللازمة لتطويرها من حيث تنسيق القوانين والانظمة والتعليمات وتحديثها، وتحسين التنظيم الاداري واساليب العمل فيها وزيادة فعاليتها ونتاجها.

ك - التعاون مع ديوان الموظفين ومعهد الادارة العامة والجامعة الاردنية في تنمية القيادات الادارية والفنية وتدريبها في المستويات المختلفة، بهدف تطوير القدرات الادارية في المؤسسات الحكومية ورفع مستوى تنفيذ برامجها السنوية بكفاءة وسرعة واقتصاد.

ل - البحث عن مصادر التمويل والمساعدة الفنية من الدول الصديقة والمؤسسات الدولية والتفاوض معها للحصول على المساعدات والقروض لتمويل مشاريع التنمية بأنواعها .

م - اعداد الدراسات لجميع المساعدات والقروض الداخلية والخارجية لمشاريع التنمية في المملكة من اية جهة كانت، وتهيئة اتفاقياتها بالتعاون مع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، على ان يتولى المجلس توقيع الاتفاقيات الداخلية والخارجية، بعد اقرارها من قبل مجلس الادارة ومجلس الوزراء حسب الاصول المرعية.

ن - تقديم برامج التنمية الشاملة وبرامج التنفيذ السنوية واي تعديل قد يطرأ عليها والتي قد اقرها مجلس الادارة الى مجلس الوزراء لأخذ الموافقة عليها قبل بدء السنة المالية لإدخالها في الميزانية العلمية للسنة التالية .

س - انشاء نظام لتقييم برامج التنمية الشاملة وبرامج التنفيذ السنوية ومشاريع التنمية على انواعها في المملكة ومتابعتها بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة وتقييم مستوى الاداء في تنفيذ جميع المشاريع، وتقديم تقارير دورية بكل ذلك الى مجلس الادارة.

ع - تشجيع القطاع الخاص للإسهام في تنمية المجتمع الاردني، واقتراح السياسات والسبل التي تعمل على تنشيط هذا القطاع وتطويره.

المادة 5 - أ- ينشأ مجلس يسمى مجلس ادارة المجلس القومي للتخطيط على النحو التالي:-

- 1- رئيس الوزراء رئيسا
- 2- رئيس المجلس القومي للتخطيط نائبا للرئيس
- 3- وزير المالية عضوا
- 4- وزير الاقتصاد الوطني عضوا
- 5- محافظ البنك المركزي عضوا
- 6- رئيس الجامعة الاردنية عضوا
- 7- مدير عام الجمعية العلمية الملكية عضوا
- 8- امين عام المجلس القومي للتخطيط عضوا
- 9- رئيس اتحاد الغرفة التجارية في الاردن عضوا
- 10- رئيس غرفة صناعة عمان عضوا

11- عضوان، من ذوي الكفاءة والخبرة يعينهم مجلس الوزراء وفقا للمادة(7) من هذا القانون، على ان يكون احدهما من اعضاء مجلس النقابات.

ب- يكلف الرئيس احد مديري المجلس ليقوم بعمل سكرتير مجلس الادارة، ويسجل السكرتير قرارات جميع الجلسات في سجل خاص يوقع عليه اعضاء مجلس الادارة.

ج - يجوز دعوة أي موظف أو أي مختص آخر للاشتراك في مناقشات مجلس الادارة لأبداء رأيه حسب الحاجة، وعلى ان لا يكون لهؤلاء المدعويين حق التصويت فيما يتخذ من قرارات.

د - يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه مرة كل ثلاثة اشهر على الاقل، وكلما اقتضت الضرورة ذلك.

هـ- يكون اجتماع مجلس الادارة قانونيا اذا حضره ثمانية اعضاء على الاقل، احدهم الرئيس او نائبه، وتتخذ القرارات بأغلبية سبعة اصوات.

و- تنظم امور مجلس الادارة بنظام خاص.

المادة 6 - تناط بمجلس الادارة المهام التالية:

أ- الموافقة على خطط الدولة وبرامج التنمية الشاملة وبرامج التنفيذ السنوية ومشاريع التنمية بأنواعها التي يعدها المجلس بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة قبل تقديمها الى مجلس الوزراء لإقرارها.

ب - الموافقة على التعديلات التي يعدها المجلس بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة على خطط الدولة وبرامج التنمية الشاملة وبرامج التنفيذ السنوية ومشاريع التنمية بأنواعها قبل تقديمها الى مجلس الوزراء لإقرارها.

ج - تقييم خطط الدولة وبرامج التنمية الشاملة وبرامج التنفيذ السنوية ومشاريع التنمية بأنواعها ومتابعتها، وتقييم مستوى الاداء في تنفيذ جميع المشاريع، في ضوء التقارير الفورية التي يقدمها المجلس وفي ضوء أي تقرير مجلس الادارة من المجلس.

د - الموافقة على القروض الداخلية والخارجية قبل اقرارها من مجلس الوزراء ومتابعتها وتقييمها.

المادة 7 - يعين اعضاء مجلس الادارة من غير الاعضاء الحكوميين والمحددin بمراكزهم من ذوي الكفاءة والخبرة بإرادة ملكية بناء على قرار من مجلس الوزراء وتنسيب الرئيس لمدة خمس سنوات ويشترط ان لا يكونوا من اعضاء مجلس الامة او من ذوي المصالح الخاصة التي يمكن ان تستغل مشاريع التنمية.

المادة 8 - تتعاون الجامعة الاردنية والجمعيات العلمية وجميع الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة والهيئات الاهلية ذات العلاقة مع مجلس الادارة تعاوناً تاماً لتحقيق فلسفة التخطيط في الاردن واهداف المجلس، وتبني هذه الوزارات والمؤسسات والهيئات توصيات مجلس الادارة وتضعها موضع التنفيذ حسب خطط التنمية وبرامجها الشاملة والسنوية ومشاريعها على انواعها حسب التوقيت المحدد.

المادة 9 - أ - ينشأ مجلس يسمى مجلس الامن الاقتصادي على النحو التالي:-

أ- رئيس الوزراء رئيساً

ب- وزير المالية نائباً للرئيس

3- وزير الاقتصاد الوطني عضواً

4- محافظ البنك المركزي عضوا

5- رئيس المجلس القومي للتخطيط عضوا

6- امين عام المجلس عضوا

7- مدير دائرة الميزانية العامة في وزارة المالية عضوا

ب- يقوم مدير دائرة الميزانية العامة بعمل سكرتير هذا المجلس، ويسجل قرارات جميع الجلسات في سجل خاص ويوقع عليه اعضاء مجلس الامن الاقتصادي.

ج- يجوز دعوة أي موظف أو أي مختص آخر للاشتراك في مناقشات هذا المجلس لابداء رايه حسب الحاجة، على ان يكون لهؤلاء المدعويين حق التصويت فيما يتخذ من قرارات.

د - يجتمع مجلس الامن الاقتصادي بدعوة من رئيسه مره كل شهرين على الاقل، وكلما اقتضت الضرورة ذلك.

هـ- يكون اجتماع مجلس الامن الاقتصادي قانونيا اذا حضره خمسة اعضاء على الاقل وتتخذ القرارات بأغلبية خمسة اصوات.

و- تنظم امور مجلس الامن الاقتصادي بنظام خاص.

المادة 10 - تتاط بمجلس الامن الاقتصادي المهام التالية:-

أ- اقتراح السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على انواعها وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها الى مجلس الوزراء.

ب- دراسة جميع القضايا التي لها تأثير على الوضع الاقتصادي والمالي والنقدي في المملكة وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها الى مجلس الوزراء.

ج - دراسة مشروع الميزانية العامة السنوية للدولة قبل عرضها على مجلس الوزراء.

المادة 11 - يشمل برنامج التنمية الشامل وبرنامج التنفيذ السنوي واي تعديل يطرأ عليها جميع المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية في جميع انحاء المملكة على الاخص ما يلي:-

أ- مشاريع التنمية التي تقدمها الوزارات والمؤسسات الحكومية والمتعلقة بالنسبة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية وذلك قبل ادراجها في الميزانية العامة السنوية للدولة.

ب- مشاريع التنمية التي تقدمها للحكومة الاردنية الهيئات ذات الصلة الرسمية، ويشمل ذلك جميع المساعدات الخارجية المخصصة لتنمية المجتمع الاردني اياً كان مصدرها.

ج - مشاريع التنمية التي تمول من موارد المجلس ومن القروض الداخلية التي تمتدها الحكومة او يمتدها المجلس بضمان الحكومة والمشاريع التي تقوم بها شركات او مؤسسات تفاهم فيها الحكومة.

المادة 12 - ينشأ في كل وزارة ومؤسسة حكومية جهام خاص بالتخطيط والتنسيق يرتبط بوكيل الوزارة او رئيس المؤسسة الحكومية يتولى اعداد الدراسات اللازمة للخطط العامة للتنمية واستراتيجيتها وتخطيط المشاريع وتنسيقها وتوقيتها، واعداد نظام تقييمها ومتابعتها، وتحدد المهام التفصيلية التي تتاط بهذا الجهاز في كل وزارة او مؤسسة حكومية في صلب نظامها الخاص بتنظيمها الاداري.

المادة 13 - تنشأ في كل وزارة ومؤسسة حكومية لجنة تخطيط تمارس عملها على النحو التالي :-

أ- تتألف اللجنة من الوزير رئيسا (ومن نظيره في المؤسسة الحكومية رئيسا)، ومن وكيل الوزارة نائبا للرئيس (ومن نظيره في المؤسسة الحكومية نائبا للرئيس)، ومن عضوية جميع المديرين في الوزارة ورئيس الديوان فيها (ومن نظرائهم في المؤسسة الحكومية) ويمثل عن المجلس القومي للتخطيط، ويكون رئيس جهاز التخطيط والتنسيق عضوا في اللجنة وسكرتيرا لها.

ب- تجتمع اللجنة دوريا في وقت محدد وكلما لزم الامر في جلسات منظمة تسجل قراراتها في سجل خاص يوقع عليه اعضاء اللجنة وترسل نسخه من محضر كل جلسة الى المجلس القومي للتخطيط.

ج - تبحث اللجنة في جميع قضايا التنظيم الاداري وتنسيق التشريعات وتحديثها وتخطيط برامج التنمية الشاملة والسنوية والتفصيلية بأنواعها في الوزارة او المؤسسة الحكومية ومتابعة تنفيذ تلك البرامج وتقييمها باستمرار. وتحرص اللجنة على تنمية روح العمل الجماعي في الوزارة او المؤسسة الحكومية وتنمية شعور المشاركة في اتخاذ القرارات الاساسية بين جميع المسؤولين. وتحدد المهام التفصيلية التي تناط باللجنة في كل وزارة ومؤسسة حكومية في صلب نظامها الخاص بتنظيمها الاداري.

المادة 14- يدعو المجلس الى مؤتمرات دورية يحضرها جميع وكلاء الوزارات، ونظرائهم في المؤسسات الحكومية لمناقشة قضايا التنظيم الاداري وتنسيق التشريعات وتحديثها ومشروعات برامج التنمية الشاملة والسنوية.

المادة 15 - يشكل المجلس بنظام او انظمة خاصة لجان تخطيط ذاتية تتمثل فيها الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة لدراسة برامج للتنمية ومشاريعها في القطاعات الزراعية والصناعية والاجتماعية وغيرها لإعدادها وتنسيقها ومتابعتها.

المادة 16 - أ- للمجلس ان يكلف الاجهزة القائمة في الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة والهيئات الاهلية في المملكة تقديم ما يلزم لإعداد البحوث والدراسات المطلوبة.

ب- للمجلس ان ينشئ الاجهزة والمراكز المعاهد اللازمة لأغراض التنظيم والتشريع والتخطيط والتنمية والبحوث.

ج - للمجلس ان يستخدم من يشاء من الخبراء وان يطلب من الاجهزة الحكومية والاهلية على انواعها تقديم مشورة ومعونة موظفيها وخبراتها وندبهم للعمل فيه وتزويده بأية تقارير وبحوث ودراسات وبيانات ومعلومات واحصاءات تتصل بأعماله.

د - للمجلس ان يتعاقد مع المؤسسات الحكومية والخاصة والاهلية والاجنبية والافراد في داخل المملكة وخارجها للقيام بإعداد ما يلزم من بحوث ودراسات تحتاجها عمليات التخطيط والتنمية.

المادة 17 - بعد اقرار الميزانية العامة للدولة والمشملة على برامج التنفيذ السنوي لمشاريع التنمية تتولى الوزارات والمؤسسات الحكومية المختصة تنفيذ المشاريع المقررة ضمن اختصاصها، وعليها في هذه الحالة ان تنقيد بالشروط التي يضعها المجلس القومي للتخطيط للتنفيذ وان تقدم اليه تقارير دورية عن سير تنفيذ المشاريع الموكولة اليها، وعلى المجلس القومي للتخطيط في جميع الحالات ان يتابع التنفيذ

وان يقدم التقارير اللازمة الى مجلس الادارة ومجلس الوزراء، اما في حالة تنفيذ المشاريع المقررة بواسطة شركات تساهم فيها الحكومة وتشترك في ادارتها ويقدم المجلس شروطه وتوصياته بشأن التعميم والتنفيذ والمتابعة الى مجلس الوزراء لإقرارها.

المادة 18 - لا ينفذ أي مشروع تنمية في اية وزارة او مؤسسة حكومية الا بعد موافقة المجلس ومجلس الادارة عليه وبعد اقراره من مجلس الوزراء.

المادة 19-أ المجلس هو حلقة الوصل بين جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة وبين مصادر التمويل الخارجي من الدول الاخرى والمؤسسات الخارجية والدولية وغيرها.

ب- لا تقبل اية وزارة او مؤسسة او خاصة اية مساعدة مالية او فنية بأية صورة كانت الا بعد موافقة المجلس.

ج - لا يسمح لاج أي مصدر كان بالعمل مع اية وزارة او مؤسسة حكومية او خاصة الا بعد موافقة المجلس على برنامج المساعدة الفنية الذي يكون الخبير جزءا منه، وعلى الخبير وعلى نظيره الاردني وعلى شروط استخدام الخبير في المملكة. ويجب الحصول على موافقة المجلس في حالة تمديد خدمات أي خبير او انهاءها.

المادة 20-أ على كل وزارة او مؤسسة حكومية او خاصة ان تقدم الى المجلس نسختين من كل تقرير او بيان او تشريع او وثيقة تعدها ذات علاقة ببرامج التنمية ومشاريعها.

ب- على كل خبير اجنبي يعمل في اية وزارة او مؤسسة حكومية او خاصة ان يقدم نسختين الى المجلس من أي تقرير او بيان او وثيقة يعدها تتعلق بأية ناحية من برامج التنمية ومشاريعها.

المادة 21 - للمجلس شخصية معنوية، وله ان يعقد اية عقود او اتفاقيات تتعلق بإعماله مع أي شخص او مؤسسة او شركة في داخل المملكة او خارجها، كما ان له ان يستأجر او ان يمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لأعماله.

المادة 22 - تجبى الاموال والقروض العائدة للمجلس وفقا لأحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به. وتعتبر جميع الاموال المحصلة سابقا بموجب القانون المذكور انها حصلت طريق صحيح كما لو تم تحصيلها بمقتضى هذه المادة.

المادة 23 - للمجلس ان يعقد القروض الداخلية والخارجية باسمه بضمان الحكومة بعد موافقة مجلس الادارة وبالشروط التي يصادق عليها مجلس الوزراء.

المادة 24 - للمجلس ان يدور ارصدة الاعتمادات المدرجة في ميزانيته لسنة ما الى ميزانية السنة التالية، كما يجوز له ان يستمر في الاتفاق من هذه الارصدة على المشاريع التي لم تتم في نهاية السنة المالية.

المادة 25 - أ- ينشئ المجلس صندوقا خاصا تودع فيه الاموال التالية:-

1- اموال القروض التي يعقدها المجلس.

2- اية اموال اخرى تخصصها الحكومة للمجلس.

3- اية اموال خارجية تقدم للمملكة الغايات التنمية.

ب- تودع اموال الصندوق في حساب خاص في البنك او البنوك التي يوافق عليها المجلس، ويجري الاتفاق من هذا الحساب وفق احكام هذا القانون والانظمة المالية المرعية.

- ج- ينظم المجلس الاجراءات الخاصة بالسحب على امواله واستثمار الفائض منها.
- المادة 26 - أ- يعين رئيس المجلس القومي للتخطيط برتبة وراتب وزير بإرادة ملكية بناء على قرار من مجلس الوزراء وعلى اساس التفرغ التام لمنصبه.
- ب- يعين الموظفون والمستخدمون في المجلس حسب الموازنة التي تقرر لهذه الغاية.
- المادة 27 - لمجلس الوزراء بتسيب من المجلس ان يصدر الانظمة التي يرانها ضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون.
- المادة 28- أ- يحل هذا المجلس محل مجلس الاعمار ويتحمل جميع مسؤولياته والتزاماته.
- ب- يلغى هذا القانون قانون مجلس الاعمار رقم 15 لسنة 1975 وتعديلاته وقانون المجلس القومي للتخطيط القوى البشرية المؤقت رقم 101 لسنة 1966 واي قانون او نظام اخر الى المدى الذي تتعارض احكام هذا القانون، وتبقى جميع الانظمة الصادرة بمقتضى هذه القوانين والقوانين التي سبقتها سارية المفعول الى ان تستبدل بأنظمة جديدة تحل محلها بمقتضى احكام هذا القانون.
- المادة 29- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

1971/11/13

الحسين بن طلال

مرفق (2): إجراء العمل المعياري "إعداد ونشر ومراجعة ومتابعة الخطة الاستراتيجية"

1/ المديرية/ القسم

1/1 وحدة التقييم وقياس الأثر / توكيد الجودة

2/ الهدف

1/2 يهدف هذا الإجراء إلى توضيح وبيان الأسس التي تتبعها وزارة التخطيط والتعاون الدولي عند إعداد ومراجعة الخطة الاستراتيجية، بما في ذلك الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية.

3/ مجال التطبيق

1/3 يطبق هذا الإجراء على جميع النشاطات المتعلقة بإعداد ونشر ومراجعة ومتابعة الخطة الاستراتيجية للوزارة.

4/ تعريفات

1/4 الرؤية: تصور لما تطمح وزارة التخطيط والتعاون الدولي الوصول إليه خلال فترة زمنية معينة، وتعمل كبوصلة لتوجيه عمل الوزارة.

2/4 الرسالة: مجمل الأهداف والتوجه الرئيس الذي يفسر سبب وجود وزارة التخطيط والتعاون الدولي والطريقة التي ستتتبعها لتحقيق رؤيتها.

3/4 القيم الجوهرية: مجموعة القيم الأخلاقية والمهنية التي ترغب وزارة التخطيط والتعاون الدولي انعكاسها على سلوك العاملين فيها الفردي والجماعي، وتجذر ثقافة التميز.

4/4 الهدف الوطني: الهدف الذي تساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحقيقه بالمشاركة مع مؤسسات أخرى.

5/4 الهدف المؤسسي: وصف محدد للإنجاز المراد تحقيقه، ويمثل النتيجة النهائية التي ترغب وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحقيقها على مدى سنوات الخطة الاستراتيجية.

6/4 خطط العمل السنوية: إطار عام على مستوى المديريات والوحدات لتوجيه عملية تنفيذ الخطة الاستراتيجية خلال السنة، حيث تحدد الأهداف التشغيلية لكل منها والأنشطة الرئيسة لها ضمن إطار زمني تفصيلي، وتوضح الأدوار والمسؤوليات، وكذلك الموارد المطلوبة لتحقيق تلك الأنشطة، ومؤشرات الأداء المستهدفة، مما يسهل عملية متابعة وتقييم مدى الإنجاز على المستوى التشغيلي والاستراتيجي.

7/4 المتعاملين: جميع الذين يساهمون أو يشتركون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحقيق هدف أو أكثر من الأهداف الوطنية.

8/4 المراجعة الدورية: عملية المراجعة الدورية للخطة الاستراتيجية بكافة بنودها للتأكد من انعكاس جميع المتغيرات والمستجدات عليها، واستمرارية تلبيةها للمتطلبات وتعديل الخطة الاستراتيجية بناءً عليه (إن اقتضت الحاجة).

9/4 متابعة الخطة الاستراتيجية: عملية متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية تتم بشكل نصف سنوي بناءً على أداء خطط العمل السنوية للمديريات والوحدات.

10/4 نشر الخطة الاستراتيجية: عملية يتم من خلالها نشر مضامين الخطة الاستراتيجية والخلاصات ونتائج تطبيق هذا الإجراء بين مديريات ووحدات الوزارة من جهة، وبين المتعاملين مع الوزارة من جهة أخرى، وذلك عبر أدوات نشر المعرفة المتاحة.

11/4 المرجعيات: المرجعيات المتعلقة بمجال عمل الوزارة مثل: مهام عمل الوزارة، والقوانين والأنظمة ذات العلاقة، وكتب التكليف السامية، والمبادرات الملكية السامية، والأجندة الوطنية، والتوجهات العامة للدولة، وتوجيهات رئاسة الوزراء، ..الخ.

5/ المسؤوليات

1/5 تقع مسؤولية تنفيذ ومتابعة هذا الإجراء على تأكيد الجودة وبإشراف مدير وحدة التقييم وقياس الأثر، وذلك بالتنسيق الكامل مع جميع المديريات والوحدات الإدارية لإعداد ونشر ومراجعة ومتابعة الخطة الاستراتيجية للوزارة.

2/5 التزام الإدارة العليا باتخاذ القرارات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية ومراجعتها ونشرها وتنفيذها ومتابعتها تنفيذها وتوفير الموارد اللازمة.

6/ الإجراء

إدارة التخطيط الاستراتيجي في الوزارة

1/6 إعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة

تقوم الوزارة بإعداد خطتها الاستراتيجية لفترة ثلاث سنوات، بحيث تراجع سنوياً، في حين يتم متابعة تنفيذها بشكل نصف سنوي بناءً على تقرير المتابعة والتقييم لمستوى إنجاز وتنفيذ الخطة الاستراتيجية. وتكون وحدة التقييم وقياس الأثر/ هي الجهة المسؤولة عن التنسيق ما بين جميع مديريات ووحدات الوزارة لإعداد هذه الخطة تبعاً للخطوات الآتية:

1/1/6 تحليل بيئة عمل الوزارة (الداخلية والخارجية)

- يتم في هذه المرحلة دراسة تاريخ الوزارة، ومهامها، وهيكلها التنظيمي، والقوانين والأنظمة ذات العلاقة، بالإضافة إلى إجراء مسح وتحليل لبيئة عمل الوزارة داخلياً وخارجياً (SWOT Analysis) لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المتعلقة بالوزارة.
- يتم إجراء (PEST Analysis) لتحليل المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي الذي يؤثر في سياسة وعمل الوزارة، إذا استدعت الحاجة لذلك.

2/1/6 إعداد وتوثيق الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية للوزارة

- تتم في هذه المرحلة إعداد ومراجعة الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية للوزارة في ضوء 1/1/6 أعلاه، وبناءً على مرجعيات هذا الإجراء المعياري.
- تكون وحدة التقييم وقياس الأثر/ قسم تأكيد الجودة الجهة المسؤولة عن ضمان مشاركة جميع المديريات والوحدات الإدارية في الوزارة، والمتعاملين وشركاء الوزارة في عملية إعداد ومراجعة الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية للوزارة بشكل يضمن وضوحها وعكسها لصورة المؤسسة.
- يتم الاستناد إلى منهجية القيم الجوهرية في الوزارة من أجل مراجعة تلك القيم.
- تتولى وحدة التقييم وقياس الأثر/ قسم تأكيد الجودة نشر مضامين الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية للوزارة عبر أدوات نشر المعرفة المتاحة لغايات التوعية ونشر المعرفة.

3/1/6 تحديد الأهداف الوطنية التي تساهم الوزارة في تحقيقها

- يتم تحديد الأهداف الوطنية التي تساهم الوزارة في تحقيقها، وذلك استناداً إلى نتائج تحليل بيئة عمل الوزارة الداخلية والخارجية، وبعد مراجعة المستندات في مجال عمل الوزارة والمتعلقة بمرجعيات هذا الإجراء المعياري.
- تكون وحدة التقييم وقياس الأثر/ قسم توكيد الجودة الجهة المسؤولة عن ضمان مشاركة جميع المديريات والوحدات الإدارية في الوزارة، والمتعاملين وشركاء الوزارة في عملية تحديد الأهداف الوطنية التي تساهم الوزارة في تحقيقها وانسجامها مع مهام ومسؤوليات الوزارة.

4/1/6 تحديد شركاء الوزارة في تحقيق الأهداف الوطنية

وذلك يتم وفقاً لما يأتي:

- الأهداف الوطنية التي تساهم الوزارة في تحقيقها المتفق عليها في البند 3/1/6.
- تحليل العلاقة المتبادلة ما بين هذه الأهداف ومهام المتعاملين المحتملين.
- في هذه المرحلة وبغرض تحديد الشركاء، يتم الاستفادة من دليل تصنيف المتعاملين والخدمات التي تقدمها وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- تكون وحدة التقييم وقياس الأثر/ قسم توكيد الجودة الجهة المسؤولة عن التنسيق مع جميع المديريات والوحدات الإدارية في الوزارة بغرض الإعداد والتحضير للقاء المنعقد للشركاء، وذلك من أجل:
 - الاتفاق مع الشركاء على الأهداف الوطنية المشتركة.
 - تحديد طبيعة مساهمتهم في تحقيق الأهداف الوطنية.
 - تبادل وجهات النظر لتحديد أفضل الوسائل للتنسيق والتعاون.

5/1/6 تحديد الأهداف المؤسسية

- يتم تحديد الأهداف المؤسسية بناءً على ما تم تنفيذه في البنود 1/1/6، و2/1/6، و3/1/6، و4/1/6، ومن ثم تحديد مؤشرات أداء عامة ترتبط بها، وتتبع عن الأهداف الوطنية، بهدف المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية.
- يتم بناء مصفوفة لربط الأهداف المؤسسية بالأهداف الوطنية وتحديد الأوزان والأهمية النسبية لكل منها مقارنة بالأهداف الوطنية.
- تتولى وحدة التقييم وقياس الأثر/ قسم توكيد الجودة مسؤولية التنسيق مع جميع المديريات والوحدات الإدارية في الوزارة وعبر نهج تشاركي لتحديد الأهداف المؤسسية.

6/1/6 تحديد أهداف المديريات والوحدات الإدارية وخطط العمل

- في بداية كل عام، تقوم وحدة التقييم وقياس الأثر/ قسم توكيد الجودة بالتنسيق مع جميع مديريات ووحدات الوزارة لإعداد خطط عمل المديريات والوحدات الإدارية في الوزارة، وذلك على النحو الآتي:
- تقوم وحدة التقييم وقياس الأثر/ قسم توكيد الجودة بعرض الأهداف المؤسسية المتفق عليها في البند 5/1/6 على جميع المديريات والوحدات الإدارية في الوزارة.
- تقوم وحدة التقييم وقياس الأثر/ قسم توكيد الجودة بمخاطبة المديريات والوحدات الإدارية في الوزارة من أجل تحديد أهدافها التشغيلية ومؤشرات الأداء المنوي تحقيقها خلال العام التي تحقق بدورها الأهداف المؤسسية، وذلك

استناداً إلى الأهداف المؤسسية المتفق عليها في البند 5/1/6، ومهام عمل تلك المديريات والوحدات الإدارية، على أن تتصف تلك الأهداف بـ (SMART Objectives).

- تستند عملية إعداد خطط عمل المديريات والوحدات الإدارية إلى النهج التشاركي والنقاشات المستفيضة وعلى كافة الصعد والمستويات من أجل الوصول إلى فهم واضح مشترك للهدف المنشود من إعداد تلك الخطط وهو تحقيق الأهداف المؤسسية، الأمر الذي يؤدي للمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية.
- يتم إضافة أهداف المديريات والوحدات الإدارية ومؤشراتها العامة المتفق عليها إلى المصفوفة المبينة في البند 5/1/6 مع تحديد الأهمية والأوزان النسبية لهذه الأهداف استناداً إلى الأهداف المؤسسية.
- تصمم كل مديرية ووحدة إدارية خطة عمل استناداً إلى نموذج EIA-05-f1 بحيث يتضمن الآتي:
- تحديد أهداف المديرية/ الوحدة الإدارية.
- أهداف المديرية/ الوحدة الإدارية ومؤشر الأداء العام/ الكلي المرتبط بهذه الأهداف بشكل يحدد المستويات المستهدفة (Targets)، ومؤشرات قياس الأداء (Key Performance Indicators (KPIs)). نسبة الإنجاز للمؤشرات العامة/ الكلية (تعباً في مرحلة المتابعة).
- الآليات (البرامج، المشاريع، النشاطات) بشكل يحدد المستويات المستهدفة (Targets)، ومؤشرات قياس الأداء (Key Performance Indicators (KPIs)) لهذه النشاطات.
- مسؤولية تنفيذ النشاطات.

7/1/6 نشر الخطة الاستراتيجية للوزارة

ويتم ذلك من خلال الآتي:

- يتم إعداد وثيقة تتضمن خلاصة تنفيذ كل من 1/1/6، و2/1/6، و3/1/6، و4/1/6، و5/1/6 لتمثل الخطة الاستراتيجية للوزارة وتغطي الثلاثة أعوام القادمة، كم وتتضمن الآتي:
- الأهداف الوطنية، والأهداف المؤسسية ومؤشراتها العامة.
- مصفوفة تتضمن وتربط كلاً من: الأهمية النسبية للأهداف الوطنية بالنسبة للأهداف المؤسسية المتفق عليها في 5/1/6، والأهمية النسبية للأهداف المؤسسية بالنسبة لأهداف المديريات والوحدات الإدارية الأهداف العامة للمديريات والوحدات الإدارية ومؤشراتها العامة.
- تتولى وحدة التقييم وقياس الأثر/ قسم توكيد الجودة بنشر مضامين الخطة الاستراتيجية عبر أدوات نشر المعرفة المتاحة لغايات التوعية ونشر المعرفة، وذلك لمديريات و وحدات الوزارة، والمتعاملين وشركاء الوزارة.

2/6 متابعة وتقييم مستوى تطبيق وإنجاز الخطة الاستراتيجية

ويتم ذلك على النحو الآتي:

- 1/2/6 يتم ربط نسب الإنجاز المتحقق في مؤشرات أداء خطط عمل المديريات والوحدات في 1/2/6 بالمتحقق من مؤشرات الأداء العامة للأهداف المؤسسية للوقوف على مستوى الإنجاز المتحقق في الأهداف المؤسسية.
- 2/2/6 يتم إصدار تقرير نصف سنوي يتضمن نتائج 1/2/6 بحيث يعكس المدى المتحقق من الأهداف المؤسسية، والإنجاز الفعلي للخطة الاستراتيجية (لكل ربعين في السنة).

3/2/6 التزام الإدارة العليا باتخاذ القرارات والإجراءات في ضوء تقرير المتابعة النصف السنوي المعد في 3.2/6
4/2/6 يتم عرض خلاصة التقرير النصف السنوي حول متابعة أداء الخطة الاستراتيجية للوزارة، ويدرج ضمن جدول أعمال الاجتماعات الإدارية الدورية برئاسة عطوفة الأمين العام، لغايات النشر وتشاركية المعرفة، حيث تطرح القضايا الإدارية وحلولها دون ذكر الشخوص الاعتبارية والطبيعية ذات العلاقة.

5/2/6 يتم نشر التقرير النصف السنوي المتعلق بأداء الخطة الاستراتيجية عبر أدوات المعرفة المتاحة.
6/2/6 يتم النظر في نتائج مسح متلقي الخدمة، ومسح الرضا الوظيفي، ومسح رضا المتعاملين مع الوزارة في متابعة في أداء خطط الوزارة، والإنجاز المتحقق بهذا الخصوص.

3/6 متابعة وتقييم مستوى تطبيق وإنجاز خطط عمل المديريات والوحدات الإدارية

وتقوم الوزارة بما يلي لمتابعة وتقييم مستوى تطبيق وإنجاز خطط العمل السنوية للمديريات والوحدات:
1/3/6 تقوم وحدة التقييم وقياس الأثر/ قسم توكيد الجودة بمخاطبة المديريات والوحدات الإدارية بشكل ربع سنوي لغايات الوقوف على مستوى الإنجاز الفعلي والأداء المتحقق في خطط عملها.
2/3/6 يتولى قسم توكيد الجودة مراجعة المنجز في 2/3/6 ومقارنتها مع المخطط له للوقوف على مستوى الإنجاز المتحقق، ليصار إلى مخاطبة المعنيين في المديريات والوحدات الإدارية للتوصل واقتراح إجراءات تصحيحية وعلاجية، لمعالجة نسب الإنجاز المنخفضة (إن وجدت).
3/3/6 التزام الإدارة العليا باتخاذ القرارات والإجراءات في ضوء تقرير المتابعة الربعي المعد من قبل قسم توكيد الجودة.

4/3/6 يتم عرض خلاصة التقرير الربعي حول أداء خطط عمل المديريات والوحدات الإدارية، ويدرج ضمن جدول أعمال الاجتماعات الإدارية الدورية برئاسة الأمين العام لغايات مناقشتها ونشر النتائج.

7/ الوثائق المتعلقة

- 1/7 منهجية القيم الجوهرية في الوزارة.
- 2/7 مصفوفة ربط الأهداف المؤسسية والأوزان النسبية مقارنة بالأهداف الوطنية.
- 2/7 محاضر اجتماعات مراجعة ومتابعة الخطة الاستراتيجية.
- 3/7 التقارير النصف سنوية المعدة لمتابعة الخطة الاستراتيجية.
- 4/7 تقارير مراجعة الخطة الاستراتيجية السنوية.
- 5/7 دليل تصنيف العاملين والمتعاملين والخدمات التي تقدمها وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- 6/7 نموذج خطط العمل السنوية للمديريات والوحدات الإدارية (EIA-05-f1).
- 7/7 نموذج الإنجاز الفعلي في خطط عمل المديريات والوحدات الإدارية (EIA-05-f2).
- 8/7 ملحق أ: المخطط التمثيلي للإجراء.
- 9/7 ملحق ب: المخطط التمثيلي لإجراء المتابعة.
- 10/7 تقارير نتائج مسح رضا كل من العاملين، ومتلقي الخدمة، والمتعاملين مع الوزارة.

مرفق (3): خطط العمل التشغيلية السنوية للمديريات والوحدات (2014).

مرفق (4): مصفوفة مواعمة وربط عناصر التحليل الرباعي

العوامل الداخلية																					
نقاط الضعف										نقاط القوة											
																					
استراتيجية الضعف والفرص (W-O)										استراتيجية القوة والفرص (S-O)											
ض 10	ض 9	ض 8	ض 7	ض 6	ض 5	ض 4	ض 3	ض 2	ض 1	ق 10	ق 9	ق 8	ق 7	ق 6	ق 5	ق 4	ق 3	ق 2	ق 1		
																					1ف
																					2ف
																					3ف
																					4ف
																					5ف
																					6ف
																					7ف
																					8ف
																					9ف
استراتيجية الضعف والتهديد (W-T)										استراتيجية القوة والتهديد (S-T)											
																				1ت	
																				2ت	
																				3ت	
																				4ت	
																				5ت	
																				6ت	
																				7ت	
																				8ت	

العوامل الخارجية

مرفق (5): آلية اعداد الخطة الاستراتيجية

انطلاقاً من توجهات وزارة التخطيط والتعاون الدولي في استدامة التطوير والتحسين في خططها وإجراءاتها وفقاً للنهج التشاركي من كافة المستويات الإدارية وعلى كافة الصُّعَد، وتأسيساً على ذلك تقوم الوزارة حالياً بإعداد الخطة الاستراتيجية لعام 2014-2016 عبر مراحل محددة بالزمن والمخرجات المتوقعة لكل مرحلة، ومن خلال فرق فنية محددة المسؤوليات والأدوار والمهام، إذ يتناول كل فريق محور محدد يناقش معطيات كل مرحلة من مراحل العمل وبحسب الخطوات التالية:

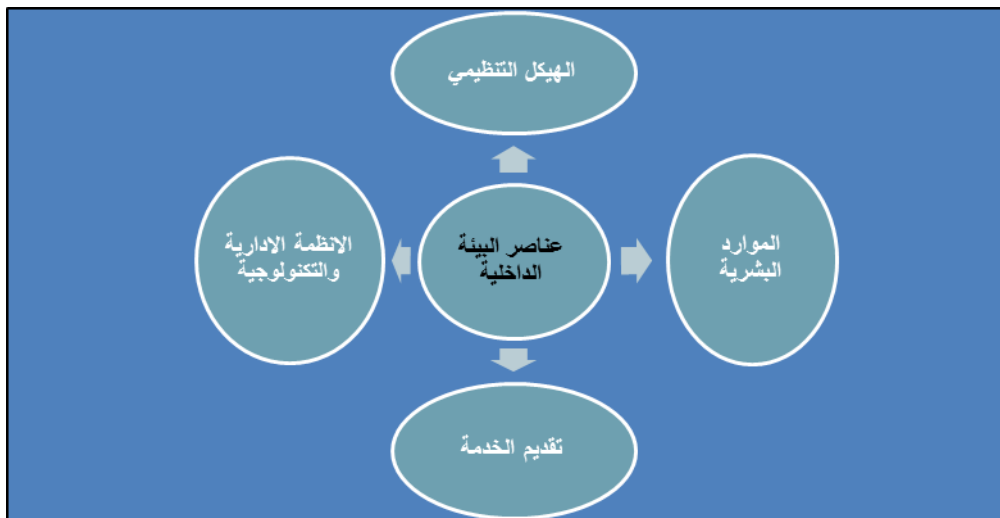
1. مراجعة الخطط الاستراتيجية: عملية المراجعة للخطة الاستراتيجية بكافة بنودها للتأكد من انعكاس جميع المتغيرات والمستجدات عليها، واستمرارية تلبيتها للمتطلبات وإعداد الخطة الاستراتيجية بناءً عليه، وتشمل ما يلي:

✓ **مراجعة الخطة الاستراتيجية السابقة :** والتي تتضمن عملية مراجعة للخطة الاستراتيجية (2011-2013) بكافة بنودها للتأكد من استمرارية الأولويات على الصعيد الوطني والمؤسسي في مجالات التنمية والتخطيط والتعاون الدولي، نقاط الضعف والقوة فيها، مدى ملائمة الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية للوزارة، متغيرات البيئة الداخلية والخارجية التي تؤثر على عمليات الوزارة بشكل مباشر أو غير مباشر، بالإضافة الى مراجعة عامة لمؤشرات قياس الاداء على مستوى الاهداف والانشطة والوقوف على مدى تحقيقها او اسباب عدم تحققها او تراجعها (ان وجدت).

✓ **مراجعة تقرير جائزة الملك عبدالله الثاني لتمييز الاداء الحكومي والشفافية:** والتي تتضمن الوقوف على نقاط القوة والضعف وفرص التحسين والتطوير الواردة في التقرير، للنهوض بأداء الوزارة بما يتماشى مع معايير الجائزة.

2. تحليل بيئة عمل الوزارة (الداخلية والخارجية): يتم في هذه المرحلة دراسة تاريخ الوزارة، ومهامها، وهيكلها التنظيمي، والقوانين والأنظمة ذات العلاقة، بالإضافة إلى إجراء مسح وتحليل لبيئة عمل الوزارة داخلياً وخارجياً (SWOT Analysis):

🌈 **البيئة الداخلية :** من خلال تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المتعلقة بالبيئة الداخلية للوزارة.



🚩 **البيئة الخارجية:** من خلال تحديد الفرص والتحديات وإجراء (PESTL Analysis) لتحليل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقانونية التي تؤثر في عمل الوزارة.



3. تحديد رؤية ورسالة والقيم الجوهرية للوزارة وإقرارها من قبل اللجنة التوجيهية العليا.
4. تحديد الاهداف الوطنية التي تساهم الوزارة في تحقيقها والاهداف الاستراتيجية (المؤسسية) للوزارة وضمان توافق الاهداف المؤسسية مع الاهداف الوطنية.
5. الخروج بالخيارات الاستراتيجية بناء على التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية (SWOT ANALYSIS).
6. صياغة الاهداف المؤسسية للوزارة بناء على الخيارات الاستراتيجية ، ووضع مؤشرات قياس اداء لتلك الاهداف وتحديد المديرية /الوحدات التي تساهم بتحقيق تلك الاهداف.

🚩 خطوات العمل لإعداد الخطة الاستراتيجية :

1. تشكيل فريق وضع الخطة الاستراتيجية .
2. مراجعة الخطة الاستراتيجية السابقة
3. تحليل البيئة الداخلية والخارجية.
4. صياغة الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية للوزارة
5. تحديد الأهداف الوطنية التي تساهم الوزارة في تحقيقها
6. صياغة الأهداف الاستراتيجية (المؤسسية) للوزارة
7. إقرار ونشر الخطة الاستراتيجية

الجدول الزمني لإعداد الخطة الاستراتيجية :

الرقم	الأنشطة والإجراءات	ايلول				تشرين اول				تشرين ثاني				كانون اول			
		1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4
1	تشكيل فريق اعداد الخطة الاستراتيجية																
2	مراجعة الخطة الاستراتيجية السابقة																
3	تحليل البيئة الداخلية والخارجية																
4	وضع الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية																
5	تحديد الأهداف الوطنية التي تساهم الوزارة في تحقيقها																
6	صياغة الأهداف الاستراتيجية (المؤسسية) للوزارة																
8	اطلاع الشركاء على الخطة الاستراتيجية																
9	اقرار ونشر الخطة الاستراتيجية																